

Distr.: General
5 October 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

بنود جدول الأعمال ٩ و ١٣ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٩ و ٥٣ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٣ و ٧٧ و ٨٧ و ١١٧ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٨ و ١٤٩

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصادية الكلية

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وللإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة



الرجاء إعادة استعمال الورق

311016 211016 16-17245 (A)



القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى
 الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
 التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
 التنمية الاجتماعية
 النهوض بالمرأة
 الحالة في الشرق الأوسط
 قضية فلسطين
 ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي
 تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا
 مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)
 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في
 الشرق الأدنى
 المسائل المتصلة بالإعلام
 تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
 السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية
 المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان
 السوري المحتل على مواردهم الطبيعية
 تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
 والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين،
 والمسائل الإنسانية
 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في
 التنفيذ والدعم الدولي
 حقوق الشعوب الأصلية
 القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب
 وما يتصل بذلك من تعصب

حق الشعوب في تقرير المصير
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة
المحيطات وقانون البحار
برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي
ودراسته ونشره وزيادة تفهمه
طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية
لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
تنشيط أعمال الجمعية العامة
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات
الوعي العام بمآسي المهاجرين غير القانونيين في منطقة حوض
البحر المتوسط، مع التركيز بصفة خاصة على ملتمسي
اللجوء السوريين
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي
الحسابات
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
تخطيط البرامج
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة
خطة المؤتمرات
جدول الأنصبه المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية
وحدة التفتيش المشتركة
النظام الموحد للأمم المتحدة
نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية
إقامة العدل في الأمم المتحدة

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تمويل الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي الأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق)

وباسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ٩ و ١٣ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٩ و ٥٣ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٣ و ٧٧ و ٨٧ و ١١٧ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥

و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦
و ١٤٨ و ١٤٩.

(توقيع) فيراتشاي بلاساي
السفير والممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة
الإعلان الوزاري الذي أعتمد في الاجتماع السنوي الأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧

نيويورك، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

التقى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. بمناسبة اجتماعهم السنوي الأربعين. وقد استعرض الوزراء الحالة الاقتصادية في العالم، والتطورات الأخيرة في العالم، والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واعتمدوا الإعلان التالي:

١ - أبرز الوزراء أن عام ٢٠١٦ هو أول عام لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ صوب مستقبل مستدام. ورأوا أن المهم لذلك أن تُظهر مجموعة ال ٧٧ للمجتمع الدولي التزامها الراسخ المستمر بتعزيز ترجمة الطموحات الواردة في الخطة إلى عمل حقيقي. وأشار الوزراء في ذلك الصدد إلى أن عام ٢٠١٧ ستحل فيه الذكرى السنوية الخمسون للاجتماع الوزاري الأول للمجموعة الذي اعتمد، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧، ميثاق الجزائر، وهو أول برنامج للمجموعة، الذي دعت فيه المجموعة إلى بذل البلدان النامية جهودا مشتركة صوب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلام والرخاء.

٢ - وأشار الوزراء إلى أن جميع مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في عام ١٩٩٢، لا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، قد أعيد تأكيدها في خطة عام ٢٠٣٠، وأكدوا من جديد أيضا أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يسترشد بالمبادئ الواردة في الفقرة ٧٤ من الخطة.

٣ - وأكد الوزراء مجدداً أن الهدف الجامع المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يظل هو التحدي الأكبر بين التحديات العالمية وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وكرروا التأكيد على أن القضاء على الفقر ضرورة حتمية لخطة عام ٢٠٣٠ وشددوا على ضرورة معالجة الفقر بجميع أشكاله وأبعاده كي لا يترك أحد بحق متخلفاً عن الركب. وأكدوا من جديد في ذلك الصدد التزامهم بالعمل بلا كلل من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠ على نحو متوازن ومتكامل لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية

والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف. وشدد الوزراء في ذلك الصدد على أن المجتمع الدولي يجب أن يعالج التحديات والاحتياجات التي تواجهها البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وعلى وجه الخصوص البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات الخاصة التي يواجهها العديد من البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي.

٤ - وأكد الوزراء مجدداً أهمية تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وحماية البيئة، والإدماج الاجتماعي، وذلك بطريقة متوازنة بدون التركيز على بُعد على حساب آخر.

٥ - ورحب الوزراء بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذها الوطني، ولكنهم شددوا على أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات يتطلب تنشيط الشراكة العالمية والتنفيذ التام للهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. ورأوا في ذلك الصدد أن تعزيز الدعم المقدم للبلدان النامية أمر أساسي، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، وتحسين الدعم وبناء القدرات المحدد الأهداف الدوليين، وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف وقائم على القواعد وغير تمييزي. وحثوا المجتمع الدولي والجهات المعنية صاحبة المصلحة على إحراز تقدم حقيقي بشأن تلك المسائل، بما في ذلك بوضع خطط عمل لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأعربوا عن تقديرهم لمؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي عقد في هانغجو، بالصين، في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، والذي كان أول مؤتمر قمة لمجموعة العشرين يُعقد في بلد من البلدان النامية في أعقاب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وحظي بمشاركة واسعة النطاق من البلدان النامية، شملت رئيس مجموعة الـ ٧٧. وقد أيد المشاركون في مؤتمر القمة خطة عمل مجموعة العشرين بشأن خطة عام ٢٠٣٠ وذلك بوصفها مساهمة هامة في التنفيذ العالمي لخطة عام ٢٠٣٠.

٦ - وشدد الوزراء على أهمية المتابعة والاستعراض الشاملين على الصعيد العالمي، وكذلك على الصعيد الإقليمي، حسب الاقتضاء، من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع كفاءة بلوغ هديتها العاميين الممثلين في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على النحو الواجب. وأحاطوا علماً في ذلك الصدد بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٩٩ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي، الذي شددت فيه الجمعية على رؤية جميع الدول الأعضاء ومطمحها المشترك بشأن المسار الحاسم

الأهمية المحدد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وأكدوا مجدداً وشددوا على أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها يجب أن تشمل وتعالج الصعوبات الشديدة التي تواجه البلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي وأن تسعى إلى إزالة العقبات التي تقف أمام إكمالها الكامل لحقها في تقرير المصير ولحقها في التنمية، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وبيئتها وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكفالة ألا تتخلف عن الركب.

٧ - وأكد الوزراء من جديد أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة كان مكلفاً بتوفير الريادة السياسية وتوجيهات وتوصيات بشأن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وأن له دوراً محورياً في الإشراف على شبكة عمليات المتابعة والاستعراض المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، عاملاً على نحو متجانس مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة والمنتديات الأخرى ذات الصلة، تماشياً مع الولايات القائمة. ورحبوا بنجاح انعقاد أول منتدى سياسي رفيع المستوى في أعقاب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأثنوا على البلدان التي عرضت استعراضات وطنية طوعية في منتدى عام ٢٠١٦ لتسليط الضوء على الخطوات المبكرة المتخذة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأحاط الوزراء علماً مع التقدير بالإعلان الوزاري الصادر عن منتدى عام ٢٠١٦ بشأن موضوع "ضمان عدم تخلف أحد عن الركب"، الذي أبرز فيه الوزراء وكبار الممثلين كرامة الإنسان الأساسية وضرورة الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب ومن هم الأشد ضعفاً.

٨ - وشدد الوزراء على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ سيتوقف على تهيئة بيئة دولية تساعد على التنمية، وتيسير سبل التنفيذ اللازمة، لا سيما في مجالات التمويل والتجارة الدولية والتكنولوجيا وبناء قدرات البلدان النامية. ودعوا في ذلك الصدد إلى متابعة صادقة وفعالة للالتزامات العالمية لجميع الجهات الفاعلة، لا سيما البلدان المتقدمة.

٩ - ويؤمن الوزراء إيماناً راسخاً بأن من الجوهرى، كي يساهم النمو الاقتصادي مساهمة إيجابية في الحد من الفقر، أن تركز السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على إيجاد فرص العمل وعلى الإدماج الاجتماعي، لأن هذا سيقبل من أوجه اللامساواة ويساعد في توفير الحماية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، أبرز الوزراء ضرورة الاستثمار أكثر بكثير في البنى التحتية والتواصل البيئي والإنتاجية وفي خدمات أساسية مثل خدمات الرعاية الصحية الجيدة والتعليم، كعامل حفاز للنمو الاقتصادي، مع كفالة حصول

جميع الناس، بمن فيهم النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون والشعوب الأصلية والذين يقاسون من حالات ضعف المنعة، على الموارد والفرص.

١٠ - ودعا الوزراء منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، بوضع مقاييس شفافة للتقدم المحرز بشأن التنمية المستدامة تتجاوز نصيب الفرد من الدخل، وذلك استناداً إلى المبادرات القائمة، حسب الاقتضاء، ورأوا أن هذه المقاييس ينبغي أن تسلم بالطابع المتعدد الأبعاد الذي يتسم به الفقر وبالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإنتاج المحلي وبالفعوات الهيكلية على جميع المستويات. وشدد الوزراء في ذلك الصدد على أهمية تحقيق تقدم ملموس بشأن تلك المسألة.

١١ - ورحب الوزراء بخطة عمل أديس أبابا، التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، التي عقدت في أديس أبابا من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. واعترف الوزراء بأن مكاسب هامة قد تحققت في أديس أبابا فيما يخص تمويل التنمية، وأن إعادة التأكيد على مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هي في صدارة الاهتمامات. ولكنهم رأوا أن هناك حاجة ماسة إلى جملة أمور من بينها أن يفني الشركاء في التنمية بالتزاماتهم الحالية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن يوسعوا نطاق هذه الالتزامات دعماً للتطلعات المبينة في خطة عام ٢٠٣٠. وأكد الوزراء مجدداً على أن البلدان النامية ستواصل الدعوة إلى توفير تمويل إضافي للتنمية، وأن التعاون بين الشمال والجنوب يتسم بأهمية محورية لتلك الجهود.

١٢ - وأحاط الوزراء علماً بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في الدورة الافتتاحية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية التي عقدت من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وشددوا على ضرورة المشاركة البناءة من قبل البلدان المتقدمة والبلدان النامية للوفاء بولايات خطة عمل أديس أبابا، وسلطوا الضوء في ذلك الصدد على أهمية تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تقف في طريق تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا عند الاقتضاء، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات في هذا الصدد، لا سيما فيما يتعلق بدعم البلدان المتقدمة للبلدان النامية.

١٣ - ورحب الوزراء بالتنفيذ الناجح لمبادرات هامة في إطار خطة عمل أديس أبابا، من بينها الدورة الافتتاحية للمنتدى العالمي للبنى التحتية، التي عقدت في واشنطن العاصمة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ وإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا. وشددوا على أهمية تلك المبادرات في تمكين البلدان النامية من تحقيق النتائج الملموسة لخطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠، مع مراعاة أن البنى التحتية عامل دافع قوي للنمو الاقتصادي ويساهم في تحقيق تنمية

اقتصادية واجتماعية وبيئية ضخمة، في حين أن العلم والتكنولوجيا والابتكار هي أحد أكبر سبل التحول لتحقيق التنمية المستدامة.

١٤ - ورحب الوزراء بالاجتماع المعني بالاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة الذي عقدته مجموعة الـ ٧٧ في باتايا، بتايلند، في ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠١٦، وباستنتاجاته وتوصياته. وأشاروا إلى استمرار اتجاه التدفقات الاستثمارية في البلدان النامية إلى الانخفاض، لا سيما في قطاعات الإنتاج، وأوصوا بأن تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وذلك لحشد أقصى جهود منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة لتعزيز الاستثمار لصالح تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتقوية قدرات البلدان النامية في ذلك الصدد.

١٥ - ورحب الوزراء ببدء نفاذ التعديل المقترح على مواد الاتفاق المتعلق بإصلاح المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي وزيادة الحصص في عام ٢٠١٠، وشددوا على ضرورة مواصلة توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية وتعزيز صوتها في عملية صنع القرارات الاقتصادية ووضع القواعد والحوكمة الاقتصادية العالمية.

١٦ - وأشار الوزراء مع التقدير إلى مشاركة مجموعة الـ ٧٧ النشطة والبناءة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة خلال المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، الذي يُعتبر الآلية الرئيسية لمتابعة نتائج تمويل التنمية، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا. وسلطوا الضوء على التحديات التي تواجه البلدان النامية، بما في ذلك عدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وأعرب الوزراء عن قلقهم لكون المساعدة الإنمائية الرسمية قد بلغت في المتوسط ٠,٢٩ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة في عام ٢٠١٤، وهو ما يقل كثيراً عن الالتزام بأن تبلغ تلك المساعدة ٠,٧ في المائة، وذلك رغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد زادت في العقد الماضي.

١٧ - وشدد الوزراء، مع إشادتهم بالبلدان القليلة التي حققت هدف المساعدة الإنمائية الرسمية، على ضرورة التعجيل بمعالجة الالتزامات غير الملباة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بالنظر إلى أن التعاون بين الشمال والجنوب يظل هو القناة الرئيسية لتمويل التنمية لصالح البلدان النامية. وأشاروا مع القلق إلى تخلف الجهود وتخلف الإرادة الحقة لمعالجة تلك المسائل، على النحو الذي يتجسد في وثيقة عام ٢٠١٦ الختامية للمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، التي لم تعالج تلك المسائل الهامة.

١٨ - وأكد الوزراء مجدداً الأهمية الفائقة للمساعدة الإنمائية الرسمية في دعم احتياجات البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية،

والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر بمحالات نزاع وما بعد النزاع، لتحقيق التنمية المستدامة. ورأوا في ذلك الصدد أن البلدان المتقدمة يجب أن تلتزم بتنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً تاماً تماشياً مع تعهداتها السابقة، وأن تضاعف تلك الجهود للقيام بدور له جدواه في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. ودعا الوزراء إلى إحياء وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

١٩ - ورحب الوزراء بالتقدم المحرز في تنفيذ مشاريع ومبادرات شتى في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب في السنوات الأخيرة وأكدوا من جديد أهمية زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما في ظل البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة، وكرروا الإعراب عن تأييدهم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه استراتيجية لمواصلة الجهود الإنمائية للبلدان النامية وبوصفه وسيلة لتعزيز مشاركتها، بما في ذلك عن طريق تبادل المعارف وأفضل الممارسات، في الاقتصاد العالمي.

٢٠ - وأكد الوزراء من جديد على وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وسلموا بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبتاريخه الفريد وخصائصه، وأكدوا مجدداً رأيهم الذي مفاده أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب الذي يساهم في رفاهها الوطني، واعتمادها على الذات وطبياً وجمعياً، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة. ورأوا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطته يجب أن تحدهما بلدان الجنوب وينبغي أن يستمر استرشادهما بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وامتلاك زمام الأمور وطنياً والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم المشروعية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة.

٢١ - وكرر الوزراء الإعراب عن موقفهم المتمثل في أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه، وأكدوا مجدداً أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسعى جماعي للبلدان النامية وأن ذلك التعاون يستحق، لذلك، دعماً منفصلاً ومستقلاً على نحو ما أعيد تأكيده في وثيقة نيروبي الختامية. وأكد الوزراء في ذلك الصدد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطته يجب أن يكونا مدفوعين ببلدان الجنوب. ولذا، يتطلب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، البالغ الأهمية للبلدان النامية، رؤية طويلة الأجل وترتيباً مؤسسياً عالمياً، على النحو المتوخى في مؤتمر قمة الجنوب الثاني لمجموعة الـ ٧٧.

٢٢ - وأشار الوزراء إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بونيس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، المقرر عقده في عام ٢٠١٨، الذي

وصفوه بأنه يمثل فرصة لتعزيز الترتيبات المؤسسية الحالية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو أفضل وتعزيز خطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوصى الوزراء بشدة في ذلك السياق بتوطيد الآليات القائمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعوا إلى إنشاء وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يكون مقرها في أحد البلدان النامية.

٢٣ - وأبرز الوزراء ما يتسم به من أهمية بالغة للبلدان النامية ضمان تصدي الإطار المفاهيمي الذي يركز عليه التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتحديات الجديدة والعديدة التي تواجهها البلدان النامية وذلك عن طريق استكشاف سبل جديدة للتفكير وطرائق جديدة، تماشياً مع الواقع المتغير على الأرض، مما يجعله ركيزة هامة لزيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٤ - ورحّب الوزراء بالاجتماع الذي عقده فريق شخصيات الجنوب البارزة الرفيع المستوى في ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦، وفقاً للولاية ذات الصلة التي أوكلها له مؤتمر قمة الجنوب الثاني. ورحّبوا باستنتاجات وتوصيات أعضاء الفريق بشأن هيكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب مستقبلاً باعتباره إسهاماً كبيراً في مواصلة تطوير منهاج عمل تنمية بلدان الجنوب.

٢٥ - وشدد الوزراء على أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب هي الهيئة المركزية المتعددة الأطراف لوضع السياسات في منظومة الأمم المتحدة المنوط بها استعراض وتقييم التقدم المحرز في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والدعم الذي يتلقاه على الصعيد العالمي وعلى صعيد المنظومة، بما فيه التعاون الثلاثي، والمساعدة في توفير الإرشاد والتوجيه مستقبلاً بشأن تلك القضايا لفائدة البلدان النامية. وحث الوزراء جميع الشركاء المهتمين بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الاسترشاد بمبادئ هذا التعاون وأهدافه المبينة في الوثائق المتفق عليها دولياً، مثل خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٣٣، ووثيقة نيروبي الختامية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٦٤، وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة بالموضوع. ولذلك كرر الوزراء تأكيد موقف مجموعة الـ ٧٧ وهو أنه ينبغي أن تسترشد أي مناقشة بشأن السياسات خارج منظومة الأمم المتحدة بالأطر المتفق عليها المذكورة أعلاه ويتوافق آراء ياموسوكرو بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٦ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم الشديد لولاية مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشددوا على أنه الجهة المسؤولة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في

منظومة الأمم المتحدة وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي ألا يكرروا أداء المهام والمسؤوليات المسندة إلى المكتب على نطاق المنظومة، أو أن يتداخل عملها مع عمله، أو أن تأخذها على عاتقها. وأكدوا مجدداً على أهمية مواصلة تعزيز دور المكتب وتأثيره وزيادتهما من حيث الموارد المالية والبشرية وموارد الميزانية من أجل حشد دعم أكثر اتساقاً وتنسيقاً من منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٧ - وأوصى الوزراء بتمكين مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من المشاركة في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما يتفق مع مركزه بوصفه كياناً مستقلاً ضمن الأمم المتحدة مكلفاً بالتنسيق والترويج، على الصعيد العالمي، للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على نطاق المنظومة، وذلك عملاً بقرارات الجمعية العامة. وأكدوا مجدداً أهمية تعزيز المكتب بتوفير إمكانيات بشرية ومالية له وأقروا بضرورة حشد موارد كافية لتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعوا في ذلك السياق الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات سخية دعماً لذلك التعاون، عن طريق جملة سبل منها صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٨ - ودعا الوزراء الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ إلى تقديم عرض بشأن مكان استضافة الدورة الثالثة عشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المقرر عقدها في عام ٢٠١٧. ودعوا أيضاً الدول الأعضاء إلى استضافة الاجتماعات القطاعية في مختلف ميادين التعاون، بما في ذلك منتديات بلدان الجنوب للبرلمانيين والعُمد والشباب ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، وغيرها من الاجتماعات المواضيعية، على النحو المتوخى في خطة عمل الدوحة المعتمدة في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وأعربوا عن تطلعهم إلى استمرار الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ذلك الصدد.

٢٩ - وأشار الوزراء إلى أنه قد تلزم، في ضوء تزايد وتَعَقُّد التحديات التي تواجهها البلدان النامية، زيادة وتيرة الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تنظمها مجموعة الـ ٧٧ بشأن المسائل المواضيعية أو القطاعية، وبحيث تكون نتائجها عملية المنحى. وتحقيقاً لتلك الغاية، دعا الوزراء الدول الأعضاء في المجموعة إلى تقديم عروض لاستضافة الاجتماعات الرفيعة المستوى المنتظمة للمجموعة بشأن المسائل الرئيسية التي تهم بلدان الجنوب وأعربوا عن تطلعهم إلى

استمرار الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ذلك الصدد.

٣٠ - وأشار الوزراء إلى الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الجنوب الثالث ودعوا رئيس مجموعة الـ ٧٧ إلى مواصلة مشاوراته مع الدول الأعضاء في المجموعة لاستضافة مؤتمر القمة المقرر عقده في موعد مناسب.

٣١ - ورحب الوزراء بعقد اجتماع مائدة مستديرة بعنوان "اقتصاد الاكتفاء: نهج لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة" ومنتدى بعنوان "فلسفة اقتصاد الاكتفاء في قطاع الأعمال: منتدى مجموعة الـ ٧٧ بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة"، اللذين عُقدتا في بانكوك في ٢٨ و ٢٩ شباط/فبراير وفي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، على التوالي. وأشاروا إلى وجود نهج ورؤى ونماذج وأدوات متاحة مختلفة لكل بلد لتحقيق التنمية المستدامة بما يتماشى مع ظروفه وأولوياته الوطنية وسياق التنمية الخاص به، ورحبوا في ذلك الصدد بمبادرة مملكة تايلند إلى عرض تجربتها الإنمائية والترويج للشركات فيما بين الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال تطبيق فلسفة اقتصاد الاكتفاء كنهج للتنمية المستدامة يركز على تحويل اقتصاد الاستغلال إلى اقتصاد الاعتدال والصمود والحصانة الذاتية ويسترشد بالمعارف والأخلاقيات والاعتبارات المعنوية، بهدف تنسيق الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للتنمية.

٣٢ - ورحب الوزراء بالمناقشة المثمرة والمنتجة من الحوار المواضيعي التفاعلي بشأن فلسفة اقتصاد الاكتفاء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، الذي عقد بمناسبة الاجتماع السنوي الأربعين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ تحت قيادة رئيس وزراء مملكة تايلند بوصفه رئيس المجموعة. وأشاروا إلى التجارب والنهج المحلية المختلفة لتحقيق الأهداف وإلى أهمية التعلم وتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات، بسبل منها التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأقروا بأن فلسفة اقتصاد الاكتفاء تشكل نهجاً عملياً يمكن أن يدعم تنفيذ وتحقيق الأهداف وبأنها عالمية، وهو ما يبرزه تطبيقها الناجح في مشاريع تنموية شتى في عدد من بلدان المجموعة، بما يشمل شراكة فلسفة اقتصاد الاكتفاء لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٣ - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة خبراء صندوق بيريز-غريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأيدوا التوصيات الواردة فيه. وأثنى الوزراء على رئيس الصندوق لما أبداه من التزام مستمر، وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج التي حققها الصندوق. وفي ضوء الانخفاض الكبير في عائدات الفائدة الخاصة بالصندوق بسبب

الحالة المالية العالمية الراهنة، وفقاً لما أفاد به رئيس الصندوق، ناشد الوزراء كل الدول الأعضاء أن تقدم مساهمات كبيرة إلى الصندوق بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، المقرر عقده في نيويورك في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٣٤ - وأقر الوزراء البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الخاص بمجموعة ال ٧٧ الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXVIII)/2016/3، بالصيغة التي عرضها رئيس المجموعة، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد الاشتراكات المستحقة عليها على أن تبذل جهوداً خاصة لتسديدها.

٣٥ - وكرر الوزراء التأكيد على أن التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠، وخاصة وسائل التنفيذ، يتطلب إعادة تنشيط شراكة عالمية من أجل التنمية تقودها الدول. ولذلك أكدوا مجدداً التزامهم القوي بالتنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠، مع مراعاة اختلاف الواقع القائم في كل بلد وتباين قدرات البلدان ومستويات تنميتها، ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية من خلال توفير وسائل التنفيذ المبينة في الهدف ١٧ وفي كل هدف محدد من أهداف التنمية المستدامة.

٣٦ - وكرّر الوزراء الإعراب عن موقفهم الذي مفاده أن البلدان النامية ينبغي دعمها بيئة دولية تمكينية، تشمل نظاماً دولياً مسانداً وعادلاً يقوم على قواعد منصفة ومشجعة للتنمية، وإعادة تنشيط شراكة عالمية حقيقية لتمكين البلدان النامية من تحقيق تطلعاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٣٧ - وأكد الوزراء إمكانية هئية البيئة الدولية التمكينية من خلال توفير موارد مالية إضافية، ونقل التكنولوجيا ونشرها بشروط تساهلية وتفضيلية، وبناء القدرات، وتعزيز القدرة على جمع البيانات وتحليلها، وسياسات تجارية مشجعة للتنمية، ومشاركة البلدان النامية مشاركة عادلة وفعالة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتزويد البلدان النامية بوسائل تنفيذ كافية. وأكدوا أن تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية وتوسيع نطاقها هو عنصر بالغ الأهمية لتمكين البلدان النامية من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣٨ - وشدد الوزراء على أن التكنولوجيا تشكل وسيلة رئيسية من وسائل التنفيذ وأداة التغيير الأهم لتحقيق التنمية المستدامة. ولكن لا يزال العالم النامي يواجه فجوة رقمية حيث إن خدمات النطاق العريض الثابت غير ميسورة التكلفة و/أو غير متاحة لغالبية السكان. وحثوا جميع أصحاب المصلحة المعنيين على تقديم الدعم المعزز والمنسق لمعالجة تلك الفجوة الرقمية من خلال توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات على نحو فعال ومستدام وبحيث يكونان مصممين حسب احتياجات البلدان النامية والمعوقات لديها. وأعربوا عن تفاؤلهم بأن

تشغيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً وتفعيل أدائه سيساعدان تلك البلدان على إجراء التحول الهيكلي المطلوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٣٩ - وأشار الوزراء إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا أنشأت آلية تيسير التكنولوجيا، وهي إحدى أهم الأدوات لدعم أهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، على الرغم من أنهم لاحظوا أن بعض التقدم قد أحرز في جميع العناصر الثلاثة للآلية، وهي فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنتدى إلكتروني يشكل بوابة للمعلومات المتعلقة بالمبادرات والآليات والبرامج القائمة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وإطلاق المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة الأول المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، فقد وجهوا نداءً عاجلاً لبدء تشغيل المنتدى الإلكتروني في أقرب وقت ممكن ليكون بمثابة بوابة للحصول على معلومات عن المبادرات والآليات والبرامج القائمة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٤٠ - وشدد الوزراء على أهمية توفير الفرص للبلدان النامية لسد الفجوة التكنولوجية والرقمية، بما في ذلك الفجوة بين الجنسين والفجوة في الحصول على التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأكدوا أن هذه الثغرات حالت دون استفادة البلدان النامية والفقراء من التكنولوجيا استفادة كاملة، وأن هناك حاجة ملحة لتوجيه مساعدة تقنية فعالة ومستدامة وبناء القدرات على نحو يراعي احتياجات البلدان النامية وما لديها من معوقات في معالجة البنية التحتية للتكنولوجيا وكذلك المعوقات الموجودة لديها من حيث القدرات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ورأوا أن توجيه هذه المساعدة التقنية وبناء القدرات عنصر لا غنى عنه أيضاً لتعزيز المؤسسات التعليمية ومنظمات البحث والتطوير في البلدان النامية. وأخيراً وليس آخراً، شجع الوزراء بصدق تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً وتعميمها ونشرها ونقلها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، لكي تنفذ أهداف التنمية المستدامة.

٤١ - وأكد الوزراء أن الدول تملك، أنه بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الحق السيادي في استغلال مواردها وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وأن عليها مسؤولية ضمان ألا تلحق الأنشطة التي تُنفذ داخل نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها ضرراً ببيئة دول أخرى أو مناطق تقع خارج حدود ولايتها الوطنية.

٤٢ - وأعاد الوزراء التأكيد أيضاً على أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية يجب أن يُمارَس بما يخدم مصلحة التنمية الوطنية ورفاه شعب الدولة المعنية.

٤٣ - وشدد الوزراء على سيادة بلدانهم وشعوبهم على ثرواتهم الطبيعية، منوهين إلى إدراكهم في الوقت نفسه أيضاً واجب الحفاظ على تلك الموارد وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام وضمان الظروف التي تكفل قدرة الطبيعة والنظم الإيكولوجية على التجدد، بما يعود بالفائدة على الأجيال الحاضرة والمقبلة. وأقر الوزراء أيضاً بأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية هو طريقة فعالة لضمان تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد من الفقر والتدهور البيئي.

٤٤ - وأكد الوزراء أن الشركات عبر الوطنية تتحمل مسؤولية احترام جميع حقوق الإنسان، وينبغي أن تمتنع عن التسبب في تدهور بيئي وحدوث كوارث بيئية والإضرار برفاه الشعوب.

٤٥ - وأحاط الوزراء علماً بانعقاد الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان في جنيف في الفترة من ٦ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، وشجعوا جميع الدول الأعضاء على المشاركة بصورة نشطة وبناءة في الوفاء بولاية الفريق العامل في الدورات المقبلة.

٤٦ - وشدد الوزراء على أن كل بلد له الحق السيادي في أن يحدد أولوياته واستراتيجياته الإنمائية وأنه لا يوجد نهج "واحد يناسب الجميع". وشددوا، في ذلك الصدد، على الحاجة إلى حيز ومرونة على صعيد السياسات للبلدان النامية.

٤٧ - وفي ذلك السياق، أعاد الوزراء التأكيد على أن فرض تدابير اقتصادية قسرية، منها الجزاءات الانفرادية، على بلدان نامية لا تسهم في التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الحوار والتفاهم بين البلدان.

٤٨ - وأشار الوزراء إلى أن المسائل المتصلة بالديون السيادية ينبغي أن تحظى باهتمام البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، وينبغي اعتبار تلك الديون مسألة يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد العالمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا لم يتم التصدي لها. ورحب الوزراء في ذلك الصدد بالتقدم المحرز بشأن الديون والقدرة على تحملها. وحث الوزراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تواصل مناقشة عمليات إعادة هيكلة

الديون السيادية وإدارتها، بمشاركة والتزام نشطين وشاملين من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل رعاية هذه العمليات وتعزيزها. وأكد الوزراء مرة أخرى أيضاً على الأدوار المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وفقاً لولاية كل منها.

٤٩ - وأقر الوزراء بضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمّل الديون في الأجل الطويل من خلال اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبئها وإعادة هيكلتها وإدارتها بشكل سليم، حسب الاقتضاء. وأشاروا إلى استمرار ضعف منعة بلدان كثيرة إزاء أزمات الديون، وكون بعضها في خضم أزمات، بما في ذلك عدد من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو. وكرروا رأيهم الذي مفاده أن المدينين والدائنين يجب أن يعملوا معاً على تجنب حالات المديونية التي لا يمكن تحمّلها وعلى إيجاد حلول لها. ورأوا أن الحفاظ على مستويات من الدين يمكن تحمّلها هو مسؤولية البلدان المقترضة؛ ولكنهم أقرّوا بأن المقرضين عليهم أيضاً مسؤولية إقراض البلدان على نحو لا يقوّض قدرتها على تحمل الديون. وأوضح الوزراء أنهم سيدعمون البلدان التي استفادت من تخفيف عبء الديون وحققت مستويات من القدرة على تحمل الديون في الحفاظ على قدرتها على تحمل الديون.

٥٠ - وكرر الوزراء الإعراب عن قلقهم إزاء أنشطة ما يُسمى ”الصناديق الانتهازية“ وتصرفاتها التي يغلب عليها طابع المضاربة وتهدد جميع العمليات المقبلة لإعادة هيكلة ديون البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. ولذلك أكدوا على أهمية منع الصناديق الانتهازية من أن تصيب بالشلل جهود إعادة هيكلة الديون.

٥١ - ورحب الوزراء باعتماد الجمعية العامة قرارها ٣١٩/٦٩ المعنون ”مبادئ أساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية“ كخطوة هامة وأشاروا إلى أنه يدعو جميع الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب والمنظمات الدولية المختصة والكيانات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى دعم وتعزيز المبادئ الأساسية.

٥٢ - وشجع الوزراء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على مواصلة عمله التحليلي والسياساتي وتقديم المساعدة التقنية في المسائل المتعلقة بالديون وتعزيز سياسات الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، تكملة للعمل الذي يقوم به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، حسب الاقتضاء.

٥٣ - وأكد الوزراء من جديد أن التجارة الدولية يمكن أن تكون قاطرة النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وأكدوا مجدداً على ضرورة معالجة الاختلالات والتمييز وأوجه عدم المساواة في نظام التجارة العالمي، بما في ذلك الحاجة

إلى تصحيح القيود والتشوهات التجارية في الأسواق الزراعية العالمية ومنعها بصورة عاجلة، والتوصل إلى نتائج متوازنة تمكّن البلدان النامية من المشاركة في التجارة العالمية مشاركة فعالة. وأعربوا عن قلقهم من أن حصة الصادرات من السلع والخدمات التجارية من أقل البلدان نمواً انخفضت في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٩ في المائة. فعلى الرغم من أن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) يتضمن دعوات لاتخاذ خطوات تكفل أن تتضاعف حصة التجارة العالمية من أقل البلدان نمواً من ١ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، لا تلوح أي مبادرات في الأفق في ذلك الصدد. وأكد الوزراء على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة على جميع المستويات من أجل تحقيق هدف برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً. وشدد الوزراء على الحاجة إلى زيادة حصة الصادرات من البلدان النامية.

٥٤ - وشدد الوزراء على أهمية تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ومستند إلى قواعد ومفتوح وشفاف ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي ومنصف. والتزموا من جديد بمواصلة بذل جهود إيجابية من أجل كفالة أن تضمن الدول الأعضاء من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، نصيباً لها من نمو التجارة العالمية يتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية، وأن تظل الأحكام الفعالة حقاً بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية جزءاً لا يتجزأ من المفاوضات المتعددة الأطراف. ودعوا، في ذلك الصدد، إلى تعزيز التكامل بين عمل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من الوكالات ذات الصلة بهدف تحقيق كامل الإمكانيات الإنمائية للتجارة.

٥٥ - وأعرب الوزراء عن بالغ القلق لعدم إحراز تقدم ملموس في جولة الدوحة الإنمائية من مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بالدعم المحلي والمسائل المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق التي تهم البلدان النامية والجهود التي يبذلها بعض الدول الأعضاء لتقويض الالتزامات الواردة في خطة الدوحة للتنمية. ورحب الوزراء بالالتزام الناشئ عن المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية بالحفاظ على التنمية في صلب المفاوضات المقبلة، وإعادة تأكيد مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية، والمرونة للبلدان النامية، والالتزام الجماعي بالمضي قدماً فيما يتعلق بالمسائل المثارة في الدوحة. وحثوا، في ذلك الصدد، جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على دعم وتأكيد التزامهم بتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف غير سياسي وعالمي ومفتوح وشفاف ومنصف وغير تمييزي ويمكن التنبؤ به ومستند إلى قواعد تكون التنمية محوره ويمكن البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، من ضمان حصولها على

نصيب من نمو التجارة الدولية يتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية، والاندماج تماماً في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٥٦ - وشدد الوزراء على أهمية تيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وذلك إقراراً منهم بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها هذا الانضمام في الاندماج السريع والكامل لتلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وحثوا، في ذلك الصدد، على تسريع عملية انضمام البلدان النامية التي قدمت طلباً لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية إلى تلك المنظمة بدون معوقات سياسية وبطريقة تتسم بالسرعة والشفافية، وأكدوا مجدداً أهمية قرار المنظمة المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق بانضمام أقل البلدان نمواً.

٥٧ - وسلم الوزراء بما ينطوي عليه التكامل والترابط الاقتصاديان الإقليميان من إمكانات فيما يتعلق بتعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة، والتزموا بتعزيز التعاون الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية.

٥٨ - وأشار الوزراء إلى الفقرة ٢٩ من خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك قرار زيادة تواتر اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى دورتين في السنة، مدة كل منهما أربعة أيام عمل، وتكثيف مشاركة اللجنة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الاجتماع الخاص للمجلس بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بهدف تعزيز نظر الهيئات الحكومية الدولية في المسائل الضريبية. وحثوا، في ذلك الصدد، على التنفيذ الدقيق وفي الوقت المناسب للقرار الآنف الذكر.

٥٩ - والتزم الوزراء بتوسيع نطاق التعاون الضريبي الدولي. وشجعوا البلدان على القيام، وفقاً لقدراتها وظروفها الوطنية، بالعمل معاً من أجل تعزيز الشفافية واعتماد سياسات ملائمة، بما في ذلك قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإبلاغ السلطات الضريبية في كل بلد من البلدان التي تعمل فيها؛ وتمكين السلطات المختصة من الحصول على المعلومات المتصلة بالملكية النفعية؛ والمضي قدماً بشكل تدريجي نحو تحقيق التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية فيما بين السلطات الضريبية، حسب الاقتضاء، مع تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، حسب الحاجة. ورأوا أن الحوافز الضريبية يمكن أن تكون أداة مناسبة على صعيد السياسات، ولكن من الممكن، لإنهاء الممارسات الضريبية الضارة، أن تنخرط البلدان في مناقشات طوعية بشأن الحوافز الضريبية في المنتديات الإقليمية والدولية.

٦٠ - وشدد الوزراء على أن البلدان النامية ينبغي أن تولي أهمية لتوسيع نطاق التعاون الضريبي الدولي ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعبئة الموارد المحلية لتحقيق

أهداف التنمية المستدامة. وشدد الوزراء على أهمية القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتجع التدفقات المالية غير المشروعة. وكرروا تأكيد التزامهم بالعمل على تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لمواصلة زيادة شفافية ومساءلة المؤسسات المالية، وقطاع الشركات، وكذلك الإدارات العامة. وأكد الوزراء مجددا أنهم سيعززون التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء التدفقات المالية غير المشروعة وما يتصل بها من تجنب الضرائب والتهرب الضريبي والفساد وغسل الأموال باستخدام ممارسات معينة، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمي، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية. ورأوا أنه على الرغم من تزايد الاعتراف بالدور المركزي الذي تؤديه النظم الضريبية في مجال التنمية وبأهمية التعاون الدولي في ما يتعلق بالمسائل الضريبية، لا يوجد بعد منتدى واحد عالمي جامع للتعاون الضريبي الدولي على المستوى الحكومي الدولي. ولا يوجد أيضا تركيز كاف على البعد الإنمائي لتلك المسائل. وفي ذلك الصدد، كرر الوزراء تأكيد ضرورة الارتقاء من جميع الجوانب بمستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية بحيث تصبح هيئة حكومية دولية، وتوفير الموارد الكافية للجنة كي تفي بولايتها، وزيادة مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعاتها. ورأوا أن ذلك سيكون أمرا حيويا لتحويل اللجنة الحالية من مجموعة خبراء يعملون بصفتهم الشخصية إلى هيئة حكومية دولية فرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمثل الخبراء فيها حكومات كل منهم.

٦٢ - وأكد الوزراء أنهم سيعملون على إتاحة وصول الجميع، بشكل كامل وعلى قدم المساواة، إلى الخدمات المالية الرسمية. وأكدوا أنهم سيعملون أيضا على أن يكفل النظام الدولي أن تدعم البيئة السياساتية والتنظيمية استقرار الأسواق المالية، وأن تعزز تعميم الخدمات المالية بطريقة متوازنة، مع توفير حماية مناسبة للمستهلك. وشجع الوزراء على القيام، حسب الاقتضاء ووفقا للقوانين والأنظمة الوطنية، باستخدام أدوات مبتكرة، بما في ذلك العمليات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ونظم السداد، وعمليات السداد الرقمي. وأعرب الوزراء عن تطلّعهم إلى تعزيز تنمية قدرات البلدان النامية، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكد الوزراء أنهم سيعملون على كفالة أن تتاح خدمات مالية مناسبة وميسورة للمهاجرين وعائلاتهم في بلدانهم الأصلية والبلدان المضيفة على حد سواء، بما في ذلك عن طريق خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين، بحلول عام ٢٠٣٠، إلى أقل من ٣ في المائة من المبلغ الحوّل، وكفالة ألا يطلب أي من ممرات

التحويل رسوما تتجاوز ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وأعرب الوزراء في ذلك الصدد عن تطلّعهم إلى تنفيذ ما تتضمنه خطة عام ٢٠٣٠.

٦٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء التراجع التدريجي في علاقات الصيرفة بالمراسلة مع البلدان النامية في ضوء إجراءات التخفيف من المخاطر التي اتخذها مؤخرا بعض كبريات المؤسسات المصرفية الدولية الشريكة لتلك البلدان. وشددوا على أن هذه الأعمال العشوائية تشكل تهديدا وجوديا للاستقرار المالي للبلدان المتضررة، وستقوض جهودها الرامية إلى تحقيق النمو الاجتماعي الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامين. ودعا الوزراء جميع المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك مجلس تحقيق الاستقرار المالي، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وصندوق النقد الدولي، إلى التعجيل بحل المشاكل التي تواجهها الدول الأعضاء التي تعاني فقدان علاقات أعمال الصيرفة بالمراسلة وذلك تفاديا لخطر على اقتصاداتها الوطنية وأمنها المالي وأمن تجارتها الدولية.

٦٤ - وأشار الوزراء إلى الوثيقة الختامية للدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، التي عقدت في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، بشأن موضوع "من القرارات إلى الإجراءات"، التي أعادت تأكيد الولاية الأساسية للأونكتاد، على النحو المحدد في اتفاق أكرا، وأكدت دور الأونكتاد كمركز تنسيق للمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية وما يرتبط بها من مسائل في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، مع تعزيز أوجه التآزر والتكامل مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، فضلا عن دوره في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٥ - ودعا الوزراء الأونكتاد إلى تعزيز عمله من أجل التصدي للتحديات التجارية والإمائية للبلدان النامية كافة، ولدى قيامه بذلك، إلى تعزيز عمله المتعلق بالمشاكل الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلية والصغيرة، والمشاكل والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، فضلا عن مساعدة بلدان المرور العابر النامية فيما يتعلق باحتياجاتها وتحدياتها المحددة، لا سيما بخصوص تطوير البنى التحتية والنقل. وشدد الوزراء وأثنوا على الدور المحوري الذي يضطلع به الأونكتاد، لا سيما من خلال توفيره المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان النامية قبل وأثناء وبعد عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٦٦ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي سيعقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وأعربوا عن تقديرهم لحكومة إندونيسيا لاستضافتها الدورة الثالثة

للجنة التحضيرية في سورابايا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦. وسلّموا بأهداف المؤتمر الرامية إلى ضمان الالتزام السياسي المتجدد بالتنمية الحضرية المستدامة، وتقييم ما تحقق من إنجازات حتى الآن، ومعالجة الفقر، وتحديد التحديات الجديدة والناشئة ومعالجتها. وأعرب الوزراء عن أملهم في أن تؤدي مداورات الممثل الثالث وقراراته إلى مزيد من الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالمدن والمستوطنات البشرية وإدراك أكبر لها وإلى زيادة التعاون الدولي في الميدان. وأعرب الوزراء عن استمرار تأييدهم الراسخ لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، سواء في العمل المتعلق بوضع المعايير والعمل التنفيذي، لكي يفي بدوره التنسيقي في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٦٧ - وشدد الوزراء على أهمية المستوطنات البشرية وما تخلفه من أثر مباشر على تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية. وأعادوا تأكيد أن التوسع الحضري والمستوطنات البشرية ينبغي أن يعززا الحق في التنمية وفقا لإعلان الحق في التنمية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ورأوا في ذلك السياق أن دور التعاون الدولي جوهرى في توفير وسائل تنفيذ إضافية وكافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها، بما يشمل التمويل أو نقل التكنولوجيا أو تحسين القدرات كوسيلة لدعم الجهود والقدرات الوطنية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وشددوا على الدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة في مساعدة البلدان النامية في ذلك الصدد.

٦٨ - وشدد الوزراء أيضا على أن خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، ينبغي أن تسهم في جهود المجتمع الدولي نحو الإدارة الفعالة للتحديات القائمة في ذلك الصدد، وأن توفر فرصة لتعزيز علاقة إيجابية ومتعاضدة بين المدن والمناطق المحيطة بها على نطاق متوالية المستوطنات البشرية.

٦٩ - وأكد الوزراء مجددا الدور المركزي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بوصفها جهة تقدّم الخدمات المتخصصة فيما يتعلق بتشجيع التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وأعربوا عن اعتقادهم بأن لليونيدو دورا مهما عليها أن تقوم به في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وباعتبارها الوكالة المركزية في الأمم المتحدة بخصوص كل ما يتعلق بالتصنيع. وأعرب الوزراء في ذلك الصدد عن بالغ قلقهم لاستمرار انسحاب البلدان المتقدمة، الأوروبية منها بصورة رئيسية، من اليونيدو. واتفقوا على أنه من أجل تثبيط أي انسحابات أخرى، سيكون من المهم تعزيز إبراز دور اليونيدو وولايتها.

٧٠ - ودعا الوزراء البلدان التي انسحبت من اليونيدو، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وبلجيكا، وأستراليا، ونيوزيلندا، والبرتغال وليتوانيا، إلى الانضمام إلى المنظمة من جديد. كما ناشدوا البلدان التي أعربت عن نيتها الانسحاب، وهي الدانمرك وهولندا واليونان أن تعيد النظر في الأمر وتبقى على عضويتها في اليونيدو.

٧١ - وشدد الوزراء على أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات مرتبطان جوهريا بالتنمية المستدامة. ورأوا أن القضاء على الفقر، ومعالجة أوجه عدم المساواة المستمرة في الدخل والثروة مع ضمان الحصول على الفرص والنتائج الاقتصادية الرامية إلى النمو العادل والشامل لكوكب صحي ومستدام بيئيا وسلمي ومزدهر، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠، يمثل مهمة صعبة. والأهم أن ذلك ليس ممكنا ببساطة في الوقت الذي لا يزال فيه نصف سكان العالم يعانون التمييز واستمرار أوجه عدم المساواة ويفتقرون إلى الحصول على الخدمات الأساسية والفرص والموارد الاقتصادية والموارد الأخرى.

٧٢ - وسلّم الوزراء بأن العنف والتمييز ضد النساء والفتيات لا يزالان يشكلان عقبة رئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، والتنمية، وأكدوا من جديد التزامهم باتخاذ إجراءات للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها من خلال تعزيز الآليات المؤسسية والأطر القانونية والتمويل.

٧٣ - وفي ذلك الصدد، أعاد الوزراء التأكيد على دور المرأة المهم في النمو والتنمية الاقتصاديين. وأعربوا عن قلقهم من أن إمكانية أن تنخرط المرأة في التنمية المستدامة وتسهم فيها وتستفيد منها كقائدة ومشاركة وعنصر تغيير لم تُستغل حتى الآن استغلالا كاملا. وبالتالي، شجعوا على منح الأولوية للتدابير الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في جميع مجالات المجتمع. وشددوا، إضافة إلى ذلك، على مساهمات المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في إطلاق إمكانات الاقتصادية من عقالها، لا سيما إمكانات النساء والفتيات بوصفهن قوة دافعة للتنمية المستدامة، نظرا لأن هذه المؤسسات حيوية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع في معظم البلدان النامية.

٧٤ - وأعرب الوزراء عن تأييدهم للجهود الرامية إلى تحسين التوزيع الجغرافي في الأمانة العامة وزيادة الشفافية في عملية استقدام الموظفين، وشددوا على الحاجة إلى زيادة تمثيل البلدان النامية في الأمم المتحدة، لا سيما على مستوى الوظائف العليا، وفي هذا الصدد، شجعوا الترشيحات من جنوب العالم لتلك الوظائف، بما في ذلك منصب الأمين العام.

٧٥ - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم المستمر للمبادئ والأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي وصفوه بأنه الوثيقة الختامية الرئيسية التي تمثل إطارا شاملا بشأن المسائل السكانية والإنمائية. وشددوا على أن تنفيذ برنامج العمل لا يزال أمرا جوهريا للقضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله على نحو لا رجعة فيه. وهو، إضافة إلى ذلك، لا يزال جوهريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بكفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية وفقا لبرنامج العمل.

٧٦ - وسلم الوزراء بالإمكانات الهائلة التي يملكها الشباب للمساهمة في التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي، وأشاروا إلى أن عدم توافر العمالة الجيدة في معظم البلدان النامية لا يحول دون نجاح الشباب في الانتقال من المدرسة إلى الوظائف اللائقة فحسب، بل يعوق أيضا النمو والتنمية الاقتصادية ككل. لذلك، من المهم بذل جهود على كل المستويات لتحسين نوعية التعليم وإمكانية الحصول عليه وتعزيز اكتساب الشباب للمهارات. وشجع الوزراء المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية، على مواصلة وتعزيز الدعم التقني والمالي الذي تقدمه في مجالات التعليم والتدريب وتنمية المهارات للشباب.

٧٧ - وأكد الوزراء مجددا ضرورة هئية بيئة مواتية لتعزيز جميع الأسر ودعمها، مع الإقرار بأن المساواة بين المرأة والرجل واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد الأسرة عاملان أساسيان لكفالة رفاه الأسرة والمجتمع بأسره. وأشاروا إلى أهمية التوفيق بين العمل والحياة الأسرية وأقروا بمبدأ تقاسم الوالدين المسؤولية عن تنشئة الطفل ونمائه. وأكدوا أيضا ضرورة مواصلتهم بذل الجهود لوضع سياسات وبرامج مناسبة لمعالجة فقر الأسرة والإقصاء الاجتماعي والعنف العائلي والتوازن بين العمل والأسرة ومسائل العلاقات بين الأجيال وضرورة تبادل الممارسات السليمة في تلك المجالات؛

٧٨ - وأقر الوزراء بالحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تمحورا حول الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث ممارسات تتصدى لمخاطر متعددة وتتولاها قطاعات متعددة وتكون شاملة للجميع ومتيسرة لكي تكون ذات كفاءة وفعالية، وفي ذلك السياق، أشار الوزراء إلى إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، مكررين تأكيد أن البلدان النامية المعرضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، يلزم إيلاؤها عناية خاصة بالنظر إلى ارتفاع مستويات الضعف والمخاطر لديها، والتي غالبا ما تتجاوز بكثير قدرتها على

التصدي للكوارث والتعافي منها، ومسلّمين بوجوب إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة للبلدان الأخرى المعرضة للكوارث وذات الخصائص المحددة، كالبلدان الأرحيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة.

٧٩ - وأكد الوزراء من جديد أن الطوارئ الإنسانية الناشئة عن الكوارث الطبيعية والكوارث التي تحدث بفعل الإنسان والأسباب الأخرى وتفشي الأوبئة أو التهديدات الصحية العالمية الأخرى تستحق أن يولى لها من الاهتمام نفس ما يولى لتلك الناشئة عن النزاعات المسلحة. فالتأثيرات المدمرة لتغير المناخ حقيقية ومفاجئة. والكوارث الطبيعية الشديدة يمكن أن تؤثر على البيئة والاقتصاد والمجتمع وأن تعكس بين عشية وضحاها مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بصعوبة. والعواقب الإنسانية الكبيرة التي تلي ذلك هي حتى أكثر كارثية. فالملايين من الأرواح تزهق، ويشرد الكثيرون وينفصلون عن عائلاتهم قسرا. وعلى غرار ذلك، تستحق الأزمة الإنسانية المدمرة الناجمة عن حالات التشريد القسري الأخرى اهتماما على قدم المساواة من المجتمع الدولي، الذي ينبغي ألا يدخر أي جهد للاستثمار في إيجاد حلول دائمة.

٨٠ - وشدد الوزراء على أن قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ والمبادئ التوجيهية الواردة في مرفقه لا يزالان يمثلان الإطار العالمي للمساعدة والتنسيق الإنسانيين. وهم، في الوقت نفسه، يضعون في اعتبارهم ضرورة مواصلة تعزيز تنسيق جهود الإغاثة من أجل دعم الدول المتضررة في استجابتها الإنسانية ولتلبية احتياجات المجتمعات المحتاجة تلبية فعالة.

٨١ - وفي ذلك السياق، سلّم الوزراء أيضا بأهمية الأعمال المتصلة بالمساعدة الإنسانية بوصفها جزءا من عملية شاملة لإدارة مخاطر الكوارث وتعزيز التنمية المستدامة.

٨٢ - وسلّم الوزراء بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد.

٨٣ - وشدد الوزراء على أن الهجرة عامل يساعد على تحقيق التنمية. ورأوا وجوب تحقيق توازن مناسب بين أدوار بلدان المنشأ والعبور والمقصد ومسؤولياتها. وقالوا إن من الأهمية بمكان التعاون على الصعيد الدولي لكفالة أن تكون الهجرة مأمونة ومنظمة ونظامية يُراعى فيها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضع هجرتهم، ولللاجئين والمشردين. وينبغي أن يعزز هذا التعاون أيضا قدرة المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين، لا سيما في البلدان النامية، على أداء هذا الدور.

٨٤ - وسلم الوزراء بأن الهجرة الدولية واقعٌ متعدد الأبعاد له أهمية كبرى في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد ويجب التعامل معها بطريقة متسقة وشاملة ومتوازنة. وذكروا أنهم يسعون إلى زيادة التعاون بشأن الحصول على المنافع المكتسبة وإمكانية تحويلها، وتعزيز الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، والتعليم والمهارات، وتخفيض تكاليف توظيف المهاجرين، ومكافحة عديمي الضمير من القائمين على التوظيف، وذلك وفقا للظروف والتشريعات الوطنية. وأشاروا إلى أنهم يسعون كذلك إلى تنفيذ استراتيجيات تواصل اجتماعي فعالة تتناول إسهام المهاجرين في التنمية المستدامة بجميع أبعادها، لا سيما في بلدان المقصد، من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب، وتيسير الإدماج الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين من خلال الأطر الوطنية. وأكدوا من جديد ضرورة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، لا سيما النساء والأطفال، أيا كان وضع هجرتهم، وحمايتهم بطريقة فعالة.

٨٥ - وأعرب الوزراء عن التزامهم بحماية حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين، مراعاة لضعفهم، لا سيما الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، ورعاية صحتهم وتعليمهم ونمائهم النفسي، مع ضمان أن تكون مراعاة مصالح الطفل الفضلى اعتبارا رئيسيا في سياسات الإدماج والعودة ولم تشمل الأسر.

٨٦ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن تدفقات التحويلات تشكل مصادر لرأس المال الخاص، وتكمل المدخرات المحلية، ومفيدة في تحسين رفاه متلقيها. وشدد الوزراء على أن التحويلات لا يمكن اعتبارها بديلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، أو المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تخفيف أعباء الديون، أو غير ذلك من المصادر العامة لتمويل التنمية.

٨٧ - وشدد الوزراء أيضا على ضرورة مواصلة تهيئة وتعزيز الظروف التي تتيح إجراء التحويلات بصورة أقل تكلفة وأسرع وأكثر أمانا في كل من بلدان المصدر والبلدان المتلقية، وشجعوا على إتاحة فرص الاستثمار الموجه نحو التنمية، حسب الاقتضاء، في البلدان المتلقية من قبل الجهات المستفيدة التي لديها الاستعداد للقيام بهذا العمل والقدرة عليه.

٨٨ - وأشار الوزراء إلى القرار الذي تم التوصل إليه في الوثيقة الختامية للجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين والذي يقضي ببدء عملية تفاوض حكومية دولية في عام ٢٠١٦، تفضي إلى اعتماد اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والقانونية والنظامية في مؤتمر حكومي دولي يعقد في عام ٢٠١٨.

٨٩ - وأحاط الوزراء علما بإعلان بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس لعملية بالي بشأن تهريب

الأشخاص والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، الذي عُقد في بالي، إندونيسيا، في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦.

٩٠ - وأكد الوزراء مجدداً أن مقاومة مضادات الميكروبات تشكل تحدياً عالمياً للبشرية جمعاء وتتطلب تعاوناً دولياً من أجل تحقيق العمل على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. ورأوا أن تلك المقاومة تنطوي على إمكانية تحدي قدرة المجتمع الدولي على التعامل مع حالات الإصابة الشائعة على الصعيد العالمي، وبالتالي تؤثر تأثيراً خطيراً على الصحة العامة على صعيد العالم وعلى المكاسب الإنمائية العامة التي تحققت حتى الآن. وعلاوة على ذلك، قد يعرقل عدم معالجة مقاومة مضادات الميكروبات الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما في البلدان النامية.

٩١ - وفي ذلك الصدد، أعاد الوزراء التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك عن طريق الوفاء بالالتزامات والتعهدات الدولية في مجال التعاون الإنمائي. وشددوا على أن معالجة مقاومة مضادات الميكروبات، من خلال هذا التنفيذ، يجب ألا يُزيد بأي حال من الأحوال إعاقة الحصول على الأدوية واللقاحات المضادة للميكروبات والأدوات التشخيصية الموجودة والجديدة، مع مراعاة احتياجات جميع البلدان، تماشياً مع خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

٩٢ - وأعرب الوزراء عن التزامهم بالتنفيذ العاجل لإعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأكدوا من جديد في ذلك الصدد، معارضتهم لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم، وأعربوا عن قلقهم العميق لعودة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم. وأكدوا مجدداً أن جميع أشكال العنصرية وكراهية الأجانب، وكذلك الاحتلال الأجنبي، تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وينبغي رفضها بجميع الوسائل السياسية والقانونية. وأدانوا جميع أشكال العنصرية والتمييز المنتشرة عبر تكنولوجيات الاتصال الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت.

٩٣ - وأحاط الوزراء علماً ببرنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، بما في ذلك إنشاء منتدى يكون بمثابة آلية تشاور، ووضع مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق المنحدرين من أصل أفريقي واعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج لمكافحة

ما يواجهه المنحدرون من أصل أفريقي من عنصرية وتمييز عنصري وكرهية للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٩٤ - وأحاط الوزراء علما مع التقدير بالاحتفال الرفيع المستوى الذي أقيم في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بمناسبة التوقيع على اتفاق باريس الذي اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبالمناسبة الرفيعة المستوى التي أقيمت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بخصوص التصديق على ذلك الاتفاق أو قبوله. وشددوا على أهمية كل من بدء نفاذ الاتفاق وتنفيذ المهام الرئيسية لتعزيز التنفيذ قبل عام ٢٠٢٠، بما يشمل اتخاذ إجراء بشأن التكيف، الأمر الذي يشكل أولوية ملحة بالنسبة للبلدان النامية. ويرى الوزراء أن تمويل التكيف أمر بالغ الأهمية وأن تأمين استمرار دور صندوق التكيف في ما قبل عام ٢٠٢٠ وما بعده موضع ترحيب وينبغي تعزيزه.

٩٥ - وشدد الوزراء على أن اتفاق باريس جاء نتيجة الجهود الجماعية الدؤوبة التي بذلها جميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عاملين بشكل بناء وبروح توافقية من أجل بذل جهود ترمي إلى التصدي لتغير المناخ عن طريق تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية، بما في ذلك أحكامها ومبادئها، وبخاصة الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها. وأعادوا، بما أن الاتفاق يمضي صوب مرحلة تنفيذه، التأكيد على أهمية الحفاظ على التوازن الدقيق بين جميع المسائل التي تم حلها في باريس ومبادئ الاتفاقية الإطارية وأحكامها. وسلّموا أيضا بأهمية مواصلة البلدان المتقدمة الاضطلاع بدور ريادي في التصدي لتغير المناخ، لا سيما في تنفيذ الاتفاق وفقا للمسؤوليات التاريخية لكل منها وقدراته.

٩٦ - وشدد الوزراء على ضرورة أن تواصل البلدان المتقدمة تولى دور الريادة بشأن التخفيف من تغير المناخ من خلال تحديد وزيادة الأهداف المطلقة لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد كله فيما يتعلق بتعهداتها ومساهماتها المحددة وطنيا. وبالنسبة للبلدان النامية، يعتبر دعم بناء قدرات العمل المتعلق بالمناخ أمرا بالغ الأهمية وينبغي أن يقوم على الاحتياجات الوطنية وأن يلبئها، وأن يعمل على تعزيز تولى البلدان زمام الأمور. ويجب أن تتسم عملية بناء القدرات بطابع تشاركي وأن تكون موجهة قطريا وشاملة لعدة قطاعات. وسيتيح تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي الذي تقدمه البلدان المتقدمة فعالية التنفيذ وتعزيز طموح البلدان النامية.

٩٧ - وأكد الوزراء على ضرورة معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ والحد من القابلية للتأثر به. وأعربوا عن تطلّعهم إلى تعبئة موارد إضافية جديدة يمكن التنبؤ بها، مع استمرار

البلدان المتقدمة في تولي دور الريادة من خلال توفير التمويل للبلدان النامية ونقل التكنولوجيا إليها وبناء قدراتها.

٩٨ - وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى المؤتمر الثاني والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في مراكش، بالمغرب، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وإلى صدور وثيقة ختامية عنه تعطي الأولوية لاحتياجات البلدان النامية والتحديات التي تواجهها.

٩٩ - وأشار الوزراء إلى أهمية المحيطات بالنسبة للتنمية المستدامة، على النحو الوارد في جدول أعمال القرن ٢١: برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومختلف القرارات التي اتخذتها اللجنة السابقة المعنية بالتنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وتشكل المحيطات والبحار والجزر والمناطق الساحلية جزءاً أساسياً لا يتجزأ من النظام الإيكولوجي للأرض، وتتمتع بأهمية بالغة بالنسبة للأمن الغذائي العالمي ولاستمرار ازدهار ورفاه العديد من الاقتصادات الوطنية، لا سيما في البلدان النامية. وفي ذلك الصدد، أشار الوزراء أيضاً إلى أن الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ، بما في ذلك الغاية ١٤-أ، بشأن زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية من أجل تحسين صحة المحيطات وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة.

١٠٠ - وفي سياق تزايد الوعي بالمحيطات باعتبارها عاملاً هاماً للتنمية، أقر الوزراء بأهمية الحفاظ على الزخم السياسي من أجل تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، رحب الوزراء بقرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، حسب التكاليف الوارد في قراري الجمعية العامة ٢٢٦/٧٠ و ٣٠٣/٧٠.

١٠١ - وأشار الوزراء إلى اعتماد الجمعية العامة قرارها ٢٩٢/٦٩ بشأن وضع صك ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وفي ذلك الصدد، شدد الوزراء على أن المبدأ الأساسي المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥)، الذي ينطبق على تلك الموارد، هو مبدأ التراث

المشترك للبشرية، وأن الأمر يستلزم وضع نظام قانوني محدد للتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، في شكل صك في إطار الاتفاقية بالاستناد إلى ذلك المبدأ. ويجب التفاوض بشأن هذا الصك كحزمة واحدة، وأن تفضي المفاوضات بشأنه إلى توافق في الآراء، وأن تشمل حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك الموارد الجينية البحرية، واستخدامها على نحو مستدام، ومسألة تقاسم المنافع، وتدابير من قبيل أدوات الإدارة الملائمة لكل منطقة على حدة، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، وتقييمات الأثر البيئي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، مع التسليم بأن المشاركة في المفاوضات ونتائجها لن يكون لها أي تأثير على الوضع القانوني للدول غير الأطراف في الاتفاقية أو في أي اتفاقات أخرى ذات صلة بها فيما يتعلق بمثل تلك الصكوك، أو الوضع القانوني للأطراف في الاتفاقية أو في أي اتفاقات أخرى ذات صلة بها فيما يتعلق بمثل تلك الصكوك.

١٠٢ - ورحب الوزراء بالتقدم المحرز في مناقشات اللجنة التحضيرية التي أنشأتها الجمعية العامة بقرارها ٢٩٢/٦٩ ابتغاء تقديم توصيات موضوعية إلى الجمعية العامة بشأن عناصر مشروع نص صك دولي ملزم قانوناً في إطار الاتفاقية، وأشاروا إلى أن الهدف من الصك الجديد سيكون حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وأكد الوزراء أيضاً أهمية الصك الجديد الذي يستند إلى مبدأ التراث المشترك للبشرية كمبدأ أساسي، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفي قرار الجمعية العامة ٢٤٧٩ (د - ٢٥).

١٠٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ من هشاشة النظم الإيكولوجية الجبلية إزاء تزايد الآثار السلبية لتغير المناخ وظواهر الطقس المتطرفة، وإزالة الغابات وتدهورها، وتغيير استخدام الأراضي وتدهورها، والعواصف الرملية والترابية، وبطء تعافي تلك النظم من الكوارث الطبيعية، وأشاروا إلى أن الأضرار الجليدية الجبلية في جميع أنحاء العالم آخذة في التراجع وأصبحت طبقتها أرق، مما يترك آثاراً متزايدة على البيئة وعلى استدامة سبل عيش سكان المناطق الجبلية وقطاعات كبيرة من سكان العالم ورفاههم، لأسباب منها تزايد انعدام الأمن الغذائي وشحة المياه في البلدان النامية. وسلط الوزراء الضوء، في ذلك الصدد، على ضرورة إعطاء الأولوية للاهتمام الخاص والعاجل بالتنمية الجبلية المستدامة، بوسائل تشمل التركيز على تحديات وفرص بعينها، وذلك ابتغاء تحقيق التعهدات بكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب والوصول أولاً إلى من هم الأكثر تخلفاً عن الركب، على النحو المحدد في خطة عام ٢٠٣٠.

١٠٤ - وأقر الوزراء بأن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات يؤدي، بفضل عضويته العالمية وولايته الشاملة، دوراً حيويًا في التصدي للتحديات والقضايا المتعلقة بالغابات على نحو شامل متكامل، وفي تعزيز التنسيق والتعاون في مجال السياسات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات والأشجار الموجودة خارجها. وشجع الوزراء أيضاً الأطراف في المنتدى على تقديم مساهماتهم في الخطة الاستراتيجية بشأن الغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠، وفي برنامج العمل الرباعي السنوات، تماشياً مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٣/٢٠١٥. وشجع الوزراء منتديات ومبادرات وعمليات أخرى معنية بالغابات على التعاون مع المنتدى لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

١٠٥ - وأقر الوزراء بأن العواصف الرملية والترابية تمثل تحدياً جدياً للتنمية المستدامة في البلدان والمناطق التي تتعرض لتلك العواصف. ودعوا منظومة الأمم المتحدة إلى القيام بدورها في تعزيز التعاون والدعم الدوليين لمكافحة العواصف الرملية والترابية، كما دعوا جميع الهيئات المعنية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر المنظمات ذات الصلة إلى أن تدمج في أطرها التعاونية تدابير وإجراءات برامج تنفيذية ترمي إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية، بما يشمل التدابير التالية: تعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني؛ ووضع برامج ومشاريع إقليمية ودون إقليمية وتنفيذها؛ وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتجارب وتعزيز التعاون التقني؛ وبذل جهود لمكافحة العوامل الرئيسية للعواصف الرملية والترابية والوقاية منها؛ واستحداث أدوات تتخذ شكل نظم للإنذار المبكر. وشددوا على أهمية التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه البلدان المتضررة، وعلى أهمية إيجاد طرق لمكافحة العواصف الرملية والترابية في سياق أهداف التنمية المستدامة.

١٠٦ - وأشار الوزراء إلى أن المجتمع الدولي التزم بدعم تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، بما في ذلك برنامج عمل اسطنبول، والوثيقة الختامية لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى بشأن تنفيذه، التي اعتمدت مؤخراً، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وأشاروا أيضاً إلى أهمية دعم خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكلها أجزاء لا تتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠. ورأى الوزراء، في ذلك الصدد، أن التعاون الدولي لتقديم المساعدة فيما يتعلق ببناء القدرات في المجالات التي توجد فيها حاجة، مثل تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والقدرات الإنتاجية والتجارية، وتطوير التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، سيكون خطوة جوهرية إلى الأمام. ولكن،

ينبغي أن تظل برامج العمل المحددة هذه، الموجهة لفائدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، أهم نقاط الانطلاق التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز اهتمامه وموارده عليها في مساعدته لهذه المجموعات من البلدان. وسلّم الوزراء، إضافة إلى ذلك، بأهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

١٠٧ - وأشار الوزراء إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وسلّموا بأن ثمة حاجة، رغم تحسن النمو الاقتصادي فيها، إلى دعم الانتعاش، الذي يتسم بالهشاشة والتفاوت، وذلك من أجل مواجهة الآثار السلبية المستمرة للأزمات المتعددة على التنمية، والتصدي لما تطرحه تلك الآثار من تحديات خطيرة لجهود مكافحة الفقر والجوع، والتي قد تُزيد من تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في أفريقيا.

١٠٨ - وأعرب الوزراء عن بالغ القلق من أن الالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وهو الالتزام المعبر عنه في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عُقد في غلين إيغلز، بالمملكة المتحدة، لم يوف به كاملاً. وشدد الوزراء، في ذلك الصدد، على الحاجة إلى التعجيل بإحراز تقدم للوفاء بذلك الالتزام وبغيره من التزامات الجهات المانحة بزيادة المعونة بوسائل شتى، منها توفير موارد إضافية جديدة، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان الأفريقية وبناء القدرات ودعم التنمية المستدامة في تلك البلدان. ودعوا إلى مواصلة دعم المبادرات الإنمائية لأفريقيا بما فيها خطة عام ٢٠٦٣ (أفريقيا التي نصبو إليها) وخطة عملها العشرية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وأعربوا، من الناحية الأخرى، عن ترحيبهم بالدعم الذي قدمته بعض البلدان النامية إلى أفريقيا من خلال برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٠٩ - ورحب الوزراء بالإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لبرنامج عمل إسطنبول لفائدة أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي عقد في أنقرة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، والذي أقرته الجمعية العامة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ في قرارها ٢٩٤/٧٠.

١١٠ - وشدد الوزراء على أهمية مبدأي العالمية والشمول، اللذين يتعين أخذهما في الاعتبار دوماً، من أجل تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق نتائج في المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل إسطنبول وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبفضل الدعم القوي والعمل المنسق، وبالتعجيل بتقديم الدعم من جانب المجتمع الدولي، ستستطيع

أقل البلدان نموا التغلب على ضعفها الهيكلي، وسيتيح هذا الدعم لنصفها على الأقل الامتثال لمعايير الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

١١١ - وإضافة إلى ذلك، أعرب الوزراء عن ارتياحهم لانعاش المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا في الآونة الأخيرة، ودعوا جميع الشركاء في التنمية إلى تقديم ٢٠,٠ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي لتلك البلدان، وذلك على النحو الذي التزموا به. وأعربوا أيضا عن تفاؤلهم بتخصيص بعض الشركاء نسبة قدرها ٥٠ في المائة على الأقل من مساعدتهم الإنمائية الرسمية لتلك البلدان.

١١٢ - وأكد الوزراء من جديد أيضا الحاجة الملحة إلى الوفاء بالالتزامات الواردة في القرارات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية بإتاحة وصول جميع المنتجات من جميع أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص ونظام قواعد المنشأ الموالية لأقل البلدان نموا، وذلك من أجل عكس اتجاه الانخفاض في حصتها من التجارة العالمية. ورأوا، إضافة إلى ذلك، أن الوفاء بتلك الالتزامات سيسهم أيضا في تحقيق الهدف الوارد في برنامج عمل إسطنبول المتمثل في مضاعفة حصة أقل البلدان نموا في الصادرات العالمية، ومن المهم، في ذلك الصدد، أن يخصص الشركاء في التنمية ٥٠ في المائة على الأقل من المعونة التجارية لأقل البلدان نموا.

١١٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم من كون الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية تقوض بشكل واضح التنمية في جميع البلدان النامية، وأشاروا إلى حدوث تراجع في ما تحقق على مر السنين من مكاسب إنمائية متواضعة، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وهو ما يجعل عددا أكبر من سكانها يقعون في براثن الفقر المدقع. وما زال العديد من أقل البلدان نموا متخلفا عن الوفاء بمعظم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٤ - وأكد الوزراء على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة مديونية أقل البلدان نموا وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة، يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، قدر الإمكان، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة ترمي إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف أعباء الديون، وإعادة هيكلتها وإدارتها بشكل سليم، حسب الاقتضاء، وذلك فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف والثنائية المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء. وأعاد الوزراء تأكيد التزامهم بالعمل من خلال المبادرات القائمة، مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأكدوا مجددا أهمية الشفافية في إدارة الديون.

١١٥ - وشدد الوزراء على الحاجة الملحة إلى تفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً تفعيلاً كاملاً بحلول عام ٢٠١٧، نظراً لما ينطوي عليه من إمكانات تحسين القدرة الإنتاجية، وإحداث التحول الهيكلي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. ودعوا أيضاً جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى كفالة الاستمرار في دعم بنك التكنولوجيا.

١١٦ - وأكد الوزراء من جديد أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون السلام والأمن وأن السلام والأمن يكونان مهديين بدون تحقيق التنمية المستدامة. وأقروا كذلك، في ذلك الصدد، بأن أقل البلدان نمواً، التي تمر بمحالات نزاع وما بعد النزاع، والتي تعاني من انعدام الاستقرار السياسي أو تفتقر إلى القدرة على توفير الخدمات الأساسية، تواجه تحديات هيكلية محددة وتحتاج إلى اعتماد نهج حسب سياق كل منها، بما في ذلك سياسات وطنية محددة الأهداف وإلى تدابير دعم دولي، وذلك ابتغاء مواجهة تلك التحديات ودعم أنشطة بناء السلام وبناء الدولة والتنمية المستدامة. وأحاط الوزراء علماً بالمبادئ التي حددتها مجموعة الدول السبع الموسعة في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة لفائدة البلدان التي تتضرر بالنزاعات أو تضررت بها.

١١٧ - وأقر الوزراء بالاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية الناجمة عن عدم وجود سواحل لديها، وبعدها عن الأسواق العالمية، ومعوقاتها الجغرافية التي تضع عراقيل كبيرة أمام عائدات التصدير، وتدفعات رؤوس الأموال الخاصة، وتعبئة الموارد المحلية، وهو ما يؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها المستدامة بوجه عام. وأعربوا عن قلقهم من تأثير الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتحقيق التنمية المستدامة من جراء استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتعرضها بدرجة عالية لتغير المناخ ومعاناتها أكثر من غيرها من آثاره السلبية. ودعا الوزراء الشركاء في التنمية، وبلدان المرور العابر، والمنظمات الدولية إلى تعميم برنامج عمل فيينا ووضع تسهيلات خاصة لتلك البلدان، حسب الاقتضاء، لمساعدتها في تنفيذ مبادرات تيسير التجارة وتوسيع نطاقها، والتنفيذ الفعال للاتفاق المتعلق بتيسير التجارة وتنظيم العبور، ودعوا المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى إعداد وسائل تمويل مخصصة للبنى التحتية في تلك البلدان. وأشار الوزراء إلى الإعلان الذي اعتمد في الاجتماع الخامس لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٦، والذي دعا خلاله الوزراء إلى وضع برنامج عمل محدد للبلدان النامية غير الساحلية، في إطار منظمة التجارة العالمية، قبل عقد المؤتمر الوزاري الحادي عشر للمنظمة، وإلى البيان الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ على

هامش المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، وإلى البيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية الذي اعتمد قبل الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠١٦.

١١٨ - وأكد الوزراء مجددا التزامهم الشديد بتنفيذ إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا، وشجعوا البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة، وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على التنفيذ المنسق والمتسق والسريع للإجراءات التي تم الاتفاق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر، وتطوير البنى التحتية وصيانتها، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، والتحول الاقتصادي الهيكلي، ووسائل التنفيذ. وعلاوة على ذلك، أكد الوزراء من جديد أن برنامج عمل فيينا جزء لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠. وشددوا على أهمية العمل على وجود تآزر واتساق قويين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل فيينا، وشجعوا على التنسيق والاتساق في متابعة تنفيذها. وشدد الوزراء على أن توافر بيانات يسهل الوصول إليها وحسنة التوقيت وموثوقة وعالية الجودة ومفصلة واستخدامها لقياس الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتقييم التقدم المحرز بشأن التنمية المستدامة هي أمور تدعم الجهود الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ودعا الوزراء الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في بناء وتعزيز القدرات الوطنية الرسمية في مجال جمع البيانات وتفصيلها ونشرها وتحليلها. ودعوا إلى تنشيط الشراكة العالمية بحيث تقوم على شراكات متجددة ومعززة بين البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركائها في التنمية وجهات أخرى من أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذًا كاملاً وناجحاً وفي الوقت المحدد.

١١٩ - وأكد الوزراء مجدداً أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تمثل "حالة خاصة" بالنسبة للتنمية المستدامة، بحكم أوجه الضعف الخاصة التي تنفرد بها، ومن بينها صغر حجمها، وبعدها، وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، وتعرضها للتحديات البيئية العالمية، التي تشمل طائفة واسعة من الآثار الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية التي يحتمل أن ترتفع درجة تواترها وتزداد شدتها. ورأوا أن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر ما زالا يشكلان خطراً كبيراً على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثل لبعضها أكبر تهديد لبقائها ولقومات وجودها، بما في ذلك فقدان بعضها لأجزاء من أراضيها.

١٢٠ - وأكد الوزراء مجددا على مسار ساموا، الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في آييا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والذي يمثل الالتزام السياسي المتجدد للمجتمع الدولي بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار الوزراء كذلك إلى أن مسار ساموا يحدد أيضا طرائق جديدة لتعزيز العمل بشأن مجموعة متنوعة من التحديات والأولويات المتعلقة بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية، ويُظهر الكيفية التي يمكن بها رعاية الشراكات التي تُقام مع مختلف أصحاب المصلحة والاستعانة بها كإحدى الوسائل المهمة لتنفيذ الوثيقة الختامية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الخاصة التي تواجه تلك الدول. ورحب الوزراء، في ذلك الصدد، بالتقدم المحرز في تنفيذ مسار ساموا من خلال وضع إطار الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سُرصد ويُكفل به التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات عن طريق الشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب تشجيعه إقامة شراكات جديدة.

١٢١ - وأحاط الوزراء علما، مع بالغ التقدير، بالمناسبة الخاصة التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل، في إطار حوار المجلس بشأن وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل. وأشاروا إلى أنه رغم التناقص الملحوظ في مستوى الفقر، ما زالت البلدان المتوسطة الدخل هي موطن غالبية الناس الذين يعيشون في فقر، وما زالت التفاوتات والثغرات قائمة. وما زالت تلك البلدان تواجه تحديات كبيرة في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأشار الوزراء من جديد إلى الحاجة العاجلة إلى تحديد طرق ووسائل تكفل، على النحو الملائم، أن تراعي استراتيجيات وسياسات البلدان المتوسطة الدخل احتياجاتها الإنمائية المتنوعة والمحددة، وتلبي هذه الاحتياجات بطريقة مصممة خصيصا لكل منها، وذلك بهدف اتباع نهج متسق وشامل إزاء كل بلد من هذه البلدان. ورأوا، في ذلك الصدد، أن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تحسن الدعم الذي تقدمه في مختلف السياقات القطرية، بوسائل منها تقديم دعم أكثر كفاءة وفعالية وتنسيقا وجودة وتركيزا إلى البلدان المتوسطة الدخل.

١٢٢ - وأقر الوزراء بأهمية التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. ورأوا أنه ينبغي، من أجل ضمان استمرار الإنجازات التي تحققت حتى الآن، تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل الخبرات، وتحسين التنسيق، وتعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية

والمنظمات الإقليمية وغير ذلك من أصحاب المصلحة وتركيزه. واعترف الوزراء أيضاً بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الميسر الأخرى ما زالت مهمة بالنسبة لعدد من تلك البلدان ويمكنها أن تقوم بدور في تحقيق النتائج، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لتلك البلدان. وأبرز الوزراء، في ذلك الصدد، الحاجة إلى اتخاذ جميع الترتيبات المؤسسية اللازمة لدعم البلدان المتوسطة الدخل داخل منظومة الأمم المتحدة والولايات الخاصة بها، ولا سيما من خلال استراتيجية شاملة وطويلة الأجل على نطاق المنظومة ترمي إلى تيسير التعاون بشأن التنمية المستدامة مع تلك البلدان والدعم المنسق لصالحها.

١٢٣ - وأكد الوزراء من جديد أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ينبغي أن تقدم إسهاماً رئيسياً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال تعزيز القدرات الوطنية. كما أعادوا التأكيد على أن تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية وقدرتها على القيام بذلك يتطلبان مواصلة زيادة فعاليتها وكفاءتها واتساقها وجهودها المشتركة بين الوكالات وتأثيرها، إلى جانب زيادة الموارد المتاحة لها زيادة كبيرة. وفي ذلك الصدد، يجب أن تحتفظ الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، في جملة أمور، بطبيعتها الشاملة والطوعية والقائمة على المنح وحيادها وتعدد أطرافها، وكذلك قدرتها على الاستجابة بمرونة للاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة، بناء على طلب تلك البلدان ووفقاً لسياساتها الوطنية وأولوياتها الإنمائية الوطنية.

١٢٤ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة هي اللجنة الرئيسية الوحيدة في المنظمة المكلفة بالمسؤوليات المتصلة بالمسائل الإدارية والمالية والمتعلقة بالميزانية. وطلب الوزراء، في ذلك السياق، أن تُناقش في إطار اللجنة الخامسة وحدها أي مسائل تتعلق بالميزانية أو أي مسائل مالية أو إدارية، بما فيها تلك ذات الصلة بإنشاء عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

١٢٥ - وأكد الوزراء من جديد أن أي جهود ترمي إلى إصلاح الأمانة العامة والإدارة، بما في ذلك بشأن عملية الميزانية، يجب ألا تهدف إلى تغيير الطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة، بل يجب أن تعزز قدرة الدول الأعضاء على أداء دورها في الرقابة والرصد، وعلى أن تُنظرَ وموافقة الدول الأعضاء مسبقاً أمر جوهري في جميع الحالات التي تدرج فيها التدابير التي يتعين تنفيذها ضمن صلاحيات الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، أشاروا إلى قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٥٧. وأعادوا التأكيد أيضاً على حق جميع

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أن تبدي رأيها بشأن إدارة المنظمة، ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بالميزانية، وعلى الحاجة إلى التفاعل والحوار بصفة مستمرة بين الأمانة العامة والجمعية العامة بهدف تهيئة بيئة إيجابية للمفاوضات، وعملية اتخاذ القرار، وتنفيذ تدابير الإصلاح.

١٢٦ - وأيد الوزراء بشدة الدور الرقابي الذي تضطلع به الجمعية العامة، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. وحددوا، في ذلك السياق، التزامهم بتعزيز الدور الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق. وحث الوزراء أيضا بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في دورات اللجنة.

١٢٧ - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الإطار الاستراتيجي بوصفه التوجيه السياسي الرئيسي للمنظمة، وعلى ضرورة أن يجسد مضمونه تماما الولايات التي أقرتها الدول الأعضاء، بما في ذلك النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

١٢٨ - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الحفاظ على منهجية الميزانية، والإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يخص الميزانية، والنظام المالي والقواعد المالية اللذين يحكمان عملية الميزانية، وشددوا على ضرورة أن يتناسب مستوى الموارد الذي تعتمده الجمعية العامة مع جميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف وذلك ضمانا لتنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا. وأكدوا، في ذلك الصدد، أن المنهجية الراهنة لإعادة تقدير التكاليف تمثل عنصرا جوهريا ومتمما من عناصر منهجية الميزانية المتفق عليها في الجمعية العامة، وأكدوا أن المنهجية الحالية لإعادة تقدير التكاليف تضمن عدم تأثر الأنشطة التي صدر بها تكليف تأثرا سلبيا بتقلبات أسعار العملة والتضخم.

١٢٩ - وشدد الوزراء على أن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تجسد التغييرات الحاصلة في الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما أعاد الوزراء تأكيد مبدأ "القدرة على الدفع" باعتباره المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة، ورفضوا إدخال أي تغيير على عناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة يكون الهدف منه زيادة اشتراكات البلدان النامية. وأكدوا في ذلك الصدد على أن العناصر الأساسية في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، مثل فترة الأساس والدخل القومي الإجمالي وأسعار التحويل والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ومعامل التدرج والحد الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نموا والتسوية المتصلة برصيد الديون، يجب الإبقاء عليها كما هي، وعلى أنها ليست محل تفاوض.

١٣٠ - وشدد الوزراء على أن المعدل الأقصى الراهن للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، تم تحديده كحل سياسي توفيقى وأنه مخالف لمبدأ القدرة على الدفع كما أنه يعتبر مصدرا أساسيا لتشوه جدول الأنصبة المقررة. وحثوا، في ذلك الصدد، الجمعية العامة على إجراء استعراض لذلك الترتيب وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥/٥٥ جيم.

١٣١ - وأكد الوزراء على أن المنظمات التي لها مركز مراقب معزز لدى الأمم المتحدة يعطيها حقوقا وامتيازات لا تنطبق عادة إلا على الدول المراقبة، مثل الحق في إلقاء كلمة في المناقشة العامة للجمعية العامة وحق الرد، ينبغي أن تتحمل أيضا نفس الالتزامات المالية للدول المراقبة إزاء الأمم المتحدة. وحثوا، في ذلك الصدد، الجمعية العامة على النظر في مقرر اعتماد بشأن تحديد نصيب مقرر على تلك المنظمات.

١٣٢ - وأكد الوزراء أن المبادئ والمبادئ التوجيهية الحالية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة ينبغي أن تشكل أساسا لأي مناقشة بشأن جدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام. وشدد الوزراء، في ذلك الصدد، على ضرورة أن يجسد جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بوضوح المسؤوليات الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن. وأشار الوزراء أيضا إلى أن البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية قدرتها محدودة على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام. وشدد الوزراء، في ذلك الصدد، على أن أي مناقشة لنظام الخصومات المطبق على جدول عمليات حفظ السلام ينبغي أن يراعي ظروف البلدان النامية، التي يجب ألا تتأثر أوضاعها الحالية بشكل سلبي. وأكد الوزراء في ذلك الصدد على أن أي عضو في مجموعة السبعة والسبعين والصين لا يكون عضوا دائما في مجلس الأمن ينبغي ألا يصنف فوق المستوى جيم.

١٣٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تزايد الطابع التقييدي للترعات "المخصصة" داخل كيانات شتى تابعة للأمم المتحدة، منها مثلا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وشددوا أيضا على أن الموارد العادية هي ركيزة تلك الكيانات وأنها جوهرية لمواصلة أداء ولايتها وعملها العالميين. ومن ثم، فإن الاتجاه الانخفاضى للموارد العادية والتركيز المرتفع للأموال المخصصة يعرضان المنظمات لخطر فقدان القدرة على تنفيذ برامجها. ودعا الوزراء إلى ضمان تقديم تبرعات مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وأشاروا إلى الحاجة الهامة إلى التأكيد على نوعية هذه التبرعات ومرونتها وإمكانية التنبؤ بها ومواءمتها.

١٣٤ - وكرر الوزراء تأكيد تأييدهم لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٩٩ (د-٢٠) بغرض المساهمة في زيادة المعرفة بالقانون الدولي كوسيلة من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأشاروا إلى أن البرنامج وعناصره يشكلان أحد أحجار الزاوية في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز القانون الدولي، وأن الحقوقيين والأكاديميين والدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين الآخرين من البلدان النامية يستفيدون كثيراً من الدورات الدراسية الإقليمية التي تُنظم في مجال القانون الدولي، وكذلك من الزمالات والمنشورات ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي. ورحب الوزراء في هذا الصدد بإدراج موارد إضافية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل تنظيم دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي لصالح أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كل سنة، ومن أجل مواصلة مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي وزيادة تطويرها. وأعربوا أيضاً عن التزامهم بإدراج برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والحلقات الدراسية والتدريبية الإقليمية في مجال قوانين المعاهدات الدولية وممارستها، والمنشورات القانونية والمواد التدريبية، وإدراج التمويل اللازم لزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، في الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٣٥ - وأكد الوزراء مجدداً أهمية احترام الأعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير، لا سيما حق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي وغيره من أشكال الهيمنة الأجنبية، لأن هذه الأوضاع تؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشعوب، واحترام استقلال الدول وسيادتها الوطنية ووحدها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بما في ذلك عن طريق استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبالأخص شبكات التواصل الاجتماعي، على نحو مخالف لمبادئ القانون الدولي، وذلك من أجل الضمان والاحترام الفعليين لحقوق الإنسان المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمبينة في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وأكدوا أن الاحترام الكامل للمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي هو الذي يبعث على الالتزام التام بالتعددية.

١٣٦ - وكرر الوزراء تأكيدهم أن الحق في تقرير المصير حق أساسي ترتكز عليه الأمم المتحدة، قائلين إن ذلك الحق للبلدان النامية كان، ولا يزال، منارة أمل لجميع من عانوا تحت وطأة الاحتلال. وفي ذلك السياق، يجب على المجتمع الدولي في تنفيذه لخطة عام ٢٠٣٠

ومتابعته واستعراضها ألا ينسى الصعوبات الشديدة التي تواجهها الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي، وأن يسعى إلى إزالة العقبات التي تحول دون الأعمال الكاملة للحق في تقرير المصير، والتي تؤثر سلباً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، وإلى ضمان أنها لن تكون متخلفة عن الركب.

١٣٧ - وأكد الوزراء من جديد ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

١٣٨ - وأبدى الوزراء أسفهم لاستمرار وضخامة التأثير السلبي الذي خلفه العدوان العسكري الوحشي الذي ارتكبه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل، والذي أسفر عن مقتل أكثر من ٢ ١٥٠ فلسطينياً من بينهم مئات الأطفال والنساء، وعن إصابة أكثر من ١١ ٠٠٠ فلسطينياً بجروح نتيجة استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة الفتاكة العشوائية والمفرطة، وأسفر كذلك عن التدمير الغاشم لآلاف المنازل المملوكة للفلسطينيين، والبنى التحتية المدنية الحيوية، والممتلكات التجارية، والمساجد، والمدارس، والمستشفيات، والمؤسسات العامة، والمزارع، وعدة مرافق تابعة للأمم المتحدة في غزة. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء العرقلة المستمرة للإنعاش من جراء الحصار الإسرائيلي وإزاء ما يسفر عنه ذلك من تدهور في البنى التحتية والخدمات، وشددوا على الحاجة الماسة إلى إعادة الإعمار. وأبدى الوزراء أسفهم لما اقترفته إسرائيل في هذا الصدد من انتهاكات ممنهجة خطيرة للقانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودعوا إلى المساءلة عن هذه الجرائم والانتهاكات وأهابوا بمجلس الأمن، إعمالاً للواجب الذي أناطه به الميثاق في صون السلام والأمن الدوليين، أن يبذل جهود متابعة جادة لإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا والإسهام في التوصل إلى حل سلمي دائم وعادل للتراع الفلسطيني الإسرائيلي.

١٣٩ - وكرر الوزراء مطالبتهم بالرفع الفوري والكامل للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والذي يشكل عقاباً جماعياً واسع النطاق لسكان القطاع، في إحلال خطير بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وطلب الوزراء إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى أن يبادروا بصفة عاجلة إلى تزويد ضحايا العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة بالمساعدة الإنسانية المطلوبة. ودعوا أيضاً المجتمع الدولي مجدداً أن يستمر في تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية

التي تمس حاجة الشعب الفلسطيني، بما يضمه من لاجئين فلسطينيين، إليها خلال هذه المرحلة الحرجة، ولا سيما من أجل إعادة إعمار قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي، بما في ذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة الموجودة ميدانيا التي توفر مساعدة حيوية، ومن بينها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

١٤٠ - وأعرب الوزراء، في ذلك الصدد، عن القلق إزاء الحالة المالية الحرجة للأونروا والنقص المتكرر في تمويلها وأثر ذلك على برامجها الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والإغاثية للاجئين الفلسطينيين، وحثوا الدول على تقديم التبرعات للأونروا ودعم الجهود الرامية إلى ضمان زيادة استمرار التمويل المقدم إلى الوكالة، بما في ذلك التمويل المقدم من الأمم المتحدة، وزيادة إمكانية التنبؤ به.

١٤١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء التدهور المتزايد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني من جراء الممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في استعمار الأرض الفلسطينية في انتهاك حسيم للقانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن الانتهاك الصارخ للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة وعدم احترام فتوى محكمة العدل الدولية. وطالب الوزراء، في ذلك الصدد، بوقف مصادرة إسرائيل للممتلكات الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والجدار العازل، وهدم منازل الفلسطينيين، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين. كما أعربوا عن قلقهم العميق إزاء تواتر أعمال العنف والتهريب والتحرير التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون، وإزاء تدمير الممتلكات الفلسطينية على يد المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

١٤٢ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم الثابت لقضية فلسطين العادلة وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني. كما أعادوا تأكيد دعمهم المبدئي والطويل الأمد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة. بما في ذلك حقه في الحرية والاستقلال والعدالة والسلام والكرامة في دولته، فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ودعوا المجتمع الدولي إلى بذل الجهود اللازمة لدعم هذه الأهداف.

١٤٣ - وكرر الوزراء دعوتهم إلى انسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الفوري والكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل، إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن باقي الأرض اللبنانية المحتلة. وأكدوا مجدداً تأييدهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي تستهدف تحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في

المنطقة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأعادوا في ذلك السياق التأكيد أيضا على تأييدهم لمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في آذار/مارس ٢٠٠٢.

١٤٤ - وأعاد الوزراء التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في السيادة على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه ومصادر الطاقة، وطالبوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وعن تدميرها، وعن التسبب في فقدانها أو نضوبها، وعن تعريضها للخطر، لأن هذه الأعمال تشكل انتهاكات للقانون الدولي وتقوض على نحو خطير قدرتهم على تحقيق التنمية المستدامة.

١٤٥ - وذكّر الوزراء بأن ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يوافق مرور ٥٠ عاما على اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، أول قرار يشير تحديدا إلى مسألة جزر ماليفيناس، وأكدوا مجددا على ضرورة أن تستأنف حكومتا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المفاوضات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، للتوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي للتراخ على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر ماليفيناس، الذي يلحق ضررا خطيرا بالقدرات الاقتصادية لجمهورية الأرجنتين، وعلى ضرورة امتناع الطرفين عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تغييرات انفرادية في الوضع بينما تجتاز الجزر العملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

١٤٦ - وسلط الوزراء الضوء على حق الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين في السيادة الدائمة على موارد الطاقة الخاصة بها، وأعربوا عن رأي مفاده أن ما تقوم به الشركات غير المأذون لها من حكومة الأرجنتين من عمليات تتعلق باستكشاف الموارد الطبيعية، وعلى الأخص الموارد الهيدروكربونية، في منطقة جزر ماليفيناس يلحق ضررا شديدا بالحقوق السيادية لجمهورية الأرجنتين على جُرفها القاري.

١٤٧ - وفي ذلك الصدد أقر الوزراء بحق جمهورية الأرجنتين في أن تتخذ، مع احترام القانون الدولي والقرارات ذات الصلة احتراماً كاملاً، إجراءات قانونية ضد الأنشطة غير المأذون بها لاستكشاف واستغلال المواد الهيدروكربونية في المنطقة المشار إليها.

١٤٨- ورحب الوزراء باحتتام المفاوضات بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وإعلان التوصل إلى اتفاق نهائي بينهما، باعتبار ذلك خطوة مهمة نحو إحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا. وشدد الوزراء على أنه سيلزم بذل جهود تتسم بنفس القدر من الحزم وبنفس الطابع النموذجي لتنفيذ الاتفاقات، وأهابوا في هذا الصدد بالملتقى الدولي أن يقدم دعمه الكامل لكولومبيا في هذه المرحلة الحرجة من العملية. وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى حفل التوقيع الرسمي للاتفاق المزمع إقامته في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

١٤٩ - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي لقضايا السيادة التي تواجه البلدان النامية، ومنها النزاع على أرخبيل شاغوس، بما فيه ديبغو غارسيا، الذي انتزعته المملكة المتحدة بشكل غير قانوني من أراضي موريشيوس، قبل الاستقلال، في انتهاك للقانون الدولي وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢٠٦٦ (د-٢٠). ورأوا أن عدم تسوية هذه القضايا المتعلقة بإنهاء الاستعمار والسيادة من شأنه أن يضر ويقوض على نحو خطير القدرات والآفاق الإنمائية والاقتصادية للبلدان النامية. وأشار الوزراء بقلق بالغ إلى أن المملكة المتحدة تعتزم، رغم المعارضة الشديدة التي تبديها موريشيوس، إنشاء "منطقة بحرية محمية" حول أرخبيل شاغوس، وهو ما يخالف القانون الدولي ويزيد من إعاقة موريشيوس عن ممارسة حقوقها السيادية على الأرخبيل ويعطل حق مواطني موريشيوس الذين أبعدهم المملكة المتحدة عن الأرخبيل عن العودة إليه. وأشاروا في ذلك الصدد إلى الحكم الصادر عن هيئة التحكيم في الدعوى التي رفعتها موريشيوس على المملكة المتحدة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومؤداه أن "المنطقة المحمية البحرية" قد أنشئت بصورة غير قانونية بموجب القانون الدولي. وأعرب الوزراء عن عزمهم على دعم موريشيوس في مساعيها لتأكيد سلامتها الإقليمية وسيادتها على أرخبيل شاغوس.

١٥٠ - وأحاط الوزراء علماً أيضاً بالشاغل الذي أعربت عنه ملديف بشأن المسائل القانونية والتقنية الناشئة عن القرار غير القانوني الذي اتخذته المملكة المتحدة في عام ٢٠١٠ بإعلان "منطقة محمية بحرية" في أرخبيل شاغوس تتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخاصة للملديف، المعلنة في دستورها، وذلك دون المساس بأي تسوية تحدث مستقبلاً للحدود البحرية.

١٥١ - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم القاطع لفرض قوانين وقواعد يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية، ولكل الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما فيها الجزاءات الانفرادية، ضد البلدان النامية، وأعادوا التأكيد على الحاجة الملحة لإلغائها على الفور.

وأكدوا أن هذه الإجراءات لا تقوض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب بل تهدد على نحو خطير أيضا حرية التجارة والاستثمار. ومن ثم، أهاب الوزراء بالاجتماع الدولي أن يعتمد تدابير عاجلة وفعالة من أجل القضاء على استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

١٥٢ - وأعرب الوزراء عن رفضهم الشديد لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وأكدوا مرة أخرى تضامنهم مع كوبا. ومع ترحيبهم بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وبالزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما إلى كوبا في هذا السياق، فإنهم أكدوا من جديد مطالبتهم لحكومة الولايات المتحدة بأن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على هذه الدولة الشقيقة منذ أكثر من خمسة عقود. وبإقرار الوزراء بأن الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية في حكومة الولايات المتحدة لتعديل بعض جوانب تطبيق الحظر إيجابية وإن كانت محدودة في نطاقها، فإنهم شجعوا رئيس الولايات المتحدة على مواصلة اتخاذ كل ما يندرج ضمن سلطاته التنفيذية من إجراءات كفيلة بأن تُعدّل على نحو جوهري تطبيق الحظر المفروض على كوبا، كما شجعوا كونغرس الولايات المتحدة على أن يشرع، في أقرب وقت ممكن، في إجراء مناقشات بشأن رفع هذا الحظر.

١٥٣ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على السودان، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب السودان، ودعوا في ذلك الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

١٥٤ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية إيران الإسلامية، ودعوا في ذلك الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

١٥٥ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية فنزويلا البوليفارية، ودعوا في ذلك الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

١٥٦ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب الجمهورية العربية السورية، ودعوا في ذلك الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

١٥٧ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودعوا في ذلك الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

١٥٨ - وأحاط الوزراء علما مع التقدير بانعقاد مؤتمر القمة السابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في جزيرة مارغارتا، بجمهورية فنزويلا البوليفارية، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وأقرروا بأن جمهورية فنزويلا البوليفارية تولت رئاسة الحركة، وأكدوا استعدادهم لمواصلة العمل على تحقيق مصالحهم المشتركة، لا سيما من خلال لجنة التنسيق المشتركة بين مجموعة السبعة والسبعين والحركة.

١٥٩ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم العميق لمملكة تايلند لما أظهرته من قيادة قادرة وما قامت به من أعمال ممتازة خلال عام ٢٠١٦. وذكروا أن ما أبدته مملكة تايلند، كرئيس لمجموعة السبعة والسبعين، من التزام وروح قيادية في سبيل تحقيق أهداف المجموعة وغاياتها يبعث على التقدير والامتنان العميقين. وأثنى الوزراء أيضاً على ما أظهرته الأمانة التنفيذية للمجموعة في نيويورك من كفاءة في العمل وما قدمته من دعم قيّم متواصل للبلد الذي يرأس المجموعة وللدول الأعضاء، وتوجهوا بالتهنئة إلى الأمين التنفيذي للمجموعة، مراد أحميا، على نياله الجائزة التقديرية التي قدمها إليه رئيس الاجتماع الوزاري تقديراً لأدائه القيادي المتميز وتفانيه المستمر في خدمة المجموعة.

١٦٠ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم الحار بانتخاب أكوادور بالتركية لرئاسة مجموعة السبعة والسبعين في عام ٢٠١٧.